الأمم المتحدة S/PV.7885

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٨٥

الخميس، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يلتشينكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرانكوف
	إثيوبيا	السيد عاليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد أرينسيبيا فيرناندیث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد ملادينوف إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من مدينة القدس.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): في ليلة ٨ شباط/فبراير، أطلق مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات التابعة له في سيناء سلسلة من الصواريخ باتجاه منتجع إيلات الساحلي الإسرائيلي. ولحسن الحظ لم يكن هناك قتلى أو مصابون. وأبدأ إحاطتي الإعلامية اليوم بالإدانة القاطعة لهذا الفعل، علاوة على إدانة من حرضوا عليه أو نفذوه أو هللوا له. وأذكر هذا الحادث لأنه بمثابة تذكير مرير لنا بضرورة أن تعمل الدول معا، وأن تقف بحزم في مكافحة الإرهاب.

ولا يزال الشرق الأوسط يعاني من انتشار التطرف وإراقة الدماء وتشريد الأشخاص، الأمر الذي يزيد التعصب والعنف والتطرف الديني بما يتجاوز حدود المنطقة. وللأسف، فإن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ليس بمنأى عن هذه التهديدات الإقليمية المتفشية. وبالرغم من أن القادة في كلا الجانبين قد اتفقوا على ضرورة مواصلة التنسيق الأمني الإسرائيلي – الفلسطيني، ما تزال مشاعر الغضب في ازدياد في أوساط العامة، في حين يستمر فرض الخطاب المتطرف ويتواصل ازدراء الأصوات المعتدلة وطرحها جانبا.

ومن الأهمية بمكان أن نفهم جميعا أنه يجب علينا عدم السماح بانزلاق النزاع الإسرائيلي الفلسطيني إلى متاهة من التطرف والراديكالية اللذين يجتاحان المنطقة. ويجب على الفلسطينيين والإسرائيليين والمجتمع الدولي العمل بروح المسؤولية وتجنب التوترات المتصاعدة والامتناع عن اتخاذ الإجراءات الأحادية الجانب، علاوة على العمل معا لأجل دعم السلام. غير أن الإجراءات الانفرادية بدأت اليوم تعيد الطرفين إلى مسار صدام خطير.

ففي ٦ شباط/فبراير، اعتمد البرلمان الإسرائيلي ما يسمى قانون التنظيم الذي يسمح باستخدام الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة لصالح المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة دون موافقة مالكيها. وينص القانون على احتمال ”تنظيم“ آلاف الوحدات الاستيطانية القائمة المبنية على الأراضي التي يملكها الأفراد الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال، فضلا عن عشرات البؤر الاستيطانية غير القانونية بأثر رجعي بموجب القانون الإسرائيلي. ويعدُّ إصدار ذلك القانون تحولا كبيرا في موقف إسرائيل إزاء الوضع القانوني للضفة الغربية وانطباق القانون الإسرائيلي عليها. وهو يتعارض مع القانون الدولي وغير دستوري أيضا استنادا إلى رأي المدعي العام الإسرائيلي.

من المتوقع أن تصدر المحكمة العليا في إسرائيل حكماً بشأن دستوريته قريباً. وإذا بقي القانون مطبقاً، فسيكون له آثار بعيدة المدى على إسرائيل، بينما يقوّض بشكل خطير آفاق حل الدولتين والسلام العربي – الإسرائيلي.

وقد شهدت هذه الفترة أيضاً بيانات من الحكومة تعلن عن توسع استيطاني كبير، تبعتها بسرعة إجراءات عملية. وفي غضون ثلاثة أسابيع، أيدت السلطات الإسرائيلية حوالي ٤ ٠٠٠ وحدة سكنية في المنطقة جيم، بما في ذلك عطاءات لحوالي ٨٠٠ وحدة، ودفعت قدماً بحوالي ٣ ٠٠٠ وحدة وبخطط موافقة من أجل ٢٣٠ وحدة إضافية. وهذه الأرقام أكثر إثارة للقلق إذا قورنت بعام ٢٠١٦ بأكمله، عندما عُرضت عطاءات لـ ٤٢ وحدة وتم النهوض بـ ٣ ٠٠٠ وحدة في المنطقة جيم. كما تم النهوض ببعض المستوطنات في القدس الشرقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع إصدار رخص البناء لأكثر ٩٠٠ وحدة.

إن الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي، مثلما ذكرت المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، وهي إحدى العقبات الرئيسية أمام السلام. وينبغي حل جميع المسائل الأساسية بين الطرفين من خلال المفاوضات المباشرة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات المتبادلة.

وما زلت أشعر بالقلق إزاء العنف اليومي. إن ما تسمى بالهجمات الفردية ضد المدنيين الإسرائيليين مستمرة، وإن كانت قد انخفضت كثيراً مقارنة بعام ٢٠١٦. ففي ٩ شباط/فبراير، في سوق بتاح تكفا في وسط إسرائيل، أطلق فلسطيني عمره ١٨ عاماً من نابلس النار وطعن ستة إسرائيليين، أصيبوا في الهجوم. وفي الضفة الغربية، قُتل ثلاثة فلسطينيين رمياً بالرصاص على يد قوات الأمن الإسرائيلية في الأسابيع الأخيرة، بزعم أن اثنين منهم حاولوا مهاجمة الجنود الإسرائيليين، في حين قتل مراهق أثناء اشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية. وإنني أدعو مرة أخرى إلى التعقّل في استخدام القوة، ونؤكد أنه لا ينبغي استخدام الذخيرة الحية إلا كملاذ أخير في حالات الخطر الوشيك من الموت أو الإصابة الخطيرة، وأن أي وفيات أو إصابات ناتجة عن ذلك ينبغي التحقيق فيها على النحو الواجب من جانب السلطات.

ويستمر الاتجاه نحو هدم المباني المملوكة للفلسطينيين. وقد هُدم حوالي ٥٧ مبنى، مما أدى إلى تشريد ١٠٨ أشخاص. وشهد العام الماضي أكثر من ١ ٠٠٠ عملية هدم، وهو أكبر عدد من عمليات الهدم السنوية المسجّلة وما يقرب من ضعف الرقم لعام ٢٠١٥. وأحث مرة أخرى إسرائيل على الكف عن هذه الممارسة المدمرة.

وأرحب بالقرار الفلسطيني بإجراء الانتخابات المحلية في ١٣ أيار/مايو. ومع ذلك، أود أيضاً أن أحيط علماً مع الأسف برفض حماس لهذا القرار. وأود أن أحثّ جميع الفصائل على العمل معاً بحسن نية لدعم الديمقراطية والتغلب على الانقسامات الداخلية التي تقوض المؤسسات الوطنية الفلسطينية والتطلعات المشروعة لإقامة الدولة. يمكن للانتخابات المحلية، إذا عُقدت في وقت واحد في كل من غزة والضفة الغربية وأجريت تمشياً مع المعايير الدولية، أن تُسهم في تعزيز المصالحة. وينبغي إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية واحدة مشروعة وديمقراطية على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية وسيادة القانون، وفقاً للاتفاقات القائمة.

وفي غزة، ما فتئنا نحذر من أن الحالة ليست مستدامة وأن من المرجح أن يحدث تصعيد آخر ما لم تتم تلبية الاحتياجات الملحّة للسكان على نحو أكثر منهجية. وأشرت أيضاً إلى أن حماس انتخبت في غزة قيادة جديدة. ويقع على عاتق هذه القيادة كفالة أن تظل غزة هادئة وأن تتجنب خطر وقوعها في دوامة نزاع آخر. فالهجمات الصاروخية وإنشاء الأنفاق والتهريب ستزيد هذا الخطر لا غير. وبعد أكثر من ثلاثة أشهر من الهدوء النسبي، ذكّرنا جميعاً إطلاق الصواريخ من غزة باتجاه إسرائيل في ٥ شباط/فبراير – والتي سقطت دون إلحاق أضرار – بخطر زيادة زعزعة استقرار بيئة قابلة

للاشتعال بالفعل. وفي تلك البيئة، ينبغي لجميع الأطراف أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس.

ولا تزال الحالة المتقلبة في غزة تتفاقم بفعل استمرار أزمة إنسانية وإنمائية كبرى، ذات صلة في جزء كبير منها بالإغلاق الخانق للقطاع والانقسام السياسي المستمر. وكان هذا الشتاء شاهداً على أزمة خطيرة في الكهرباء، والتي تركت للفلسطينيين في غزة في كانون الأول/ديسمبر ساعتين فقط من الكهرباء في اليوم. وخرج عشرات الآلاف من الناس في الشوارع في احتجاجات جماعية؛ وتم احتجاز الكثيرين، بمن فيهم صحفيون. وانحلت الأزمة مؤقتاً بمساهمة سخية قدرها ١٢ مليون دولار من دولة قطر. وبينما نتكلم الآن، تعمل الأمم المتحدة بنشاط مع السلطة الفلسطينية وجميع أصحاب المصلحة والجهات المانحة الرئيسية بشأن خريطة طريق لضمان أن تعالج مشاكل الكهرباء الهائلة في غزة بأسلوب مستدام.

وأنتقل بإيجاز إلى لبنان، وأشير إلى أن إعادة تنشيط مؤسسات الدولة قد تواصل. وقد أعرب الرئيس ورئيس الوزراء عن ثقتهما في أن يتم الاتفاق على قانون انتخابي بهدف إجراء الانتخابات في موعدها. وفي ١١ شباط/فبراير، ذكر الرئيس عون في مقابلة له ”ضرورة الإبقاء على أسلحة حزب الله“. إن منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان يناقش مع السلطات التزامها المستمر بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، اللذين يدعوان بوضوح إلى تفكيك ونزع سلاح جميع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

واستمر الهدوء النسبي في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على طول الخط الأزرق، باستثناء بعض الانتهاكات البرية والجوية. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، انتشرت قوة الأمم المتحدة على جانبي الخط الأزرق للتخفيف من حدة التوترات، بما في ذلك توجيه الأسلحة بين قوات الدفاع الإسرائيلية والقوات المسلحة اللبنانية في سياق وضع عمال البلديات اللبنانيين لحاجز ترابي بالقرب من العديسة، في انتهاك للخط الأزرق.

وفي الوقت نفسه، في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ما زال وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية سارياً، وإن كان ذلك في بيئة أمنية متقلبة على الجانب برافو. وفي ٨ شباط/فبراير، نفذت قوات الدفاع الإسرائيلية غارة على الجانب السوري من الجولان رداً على حادث إطلاق نار يتضمن سقوط قذيفة دبابة في منطقة مفتوحة في الجولان المحتل من إسرائيل. وما زالت التداعيات السورية تزيد من خطر المزيد من التصعيد بين الجانبين. بيد أن كلا الجانبين قد ذكرا استمرار التزامهما باتفاق فض الاشتباك بين القوات. وإذا سمحت الظروف، فلا تزال العودة الكاملة للقوة إلى منطقة الفصل تمثل أولوية.

وبالعودة إلى الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ينبغي أن تكون التطورات الأخيرة مبعث قلق لنا جميعاً. قد يتوهّم البعض أن النزاع يمكن أن يُدار إلى أجل غير مسمى وأن عدم وجود استراتيجية واضحة للنهوض بالسلام هي استراتيجية في حد ذاتها. إن تقرير المجموعة الرباعية للشرق الأوسط وقرارات مجلس الأمن قد بينت بوضوح ما هو مطلوب لتعزيز السلام الدائم والعادل. ولا يزال حل الدولتين السبيل الوحيد لتحقيق التطلعات الوطنية المشروعة للشعبين. ويمكن لإسرائيل أن تتخذ الخطوات الضرورية لوقف توسّع المستوطنات وبنائها من أجل الحفاظ على هذا الاحتمال، في حين يمكن أن تبرهن القيادة الفلسطينية على التزامها بمعالجة تحديات العنف والتحريض من جانبها. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تهيئة بيئة من شأنها تيسير مفاوضات الوضع النهائي الثنائية التي يمكن للمجتمع الدولي دعمها.

ويواجه الفلسطينيون والإسرائيليون فترة أخرى من عدم اليقين والحرص على ما ينتظرنا في المستقبل. وأحث القادة في كلا الجانبين على التفكير بعناية في المستقبل الذي يتصورونه لشعبيهما. فهل سيكون مستقبلاً يُبنى على نزاع أبدي وتزايد التطرف والاحتلال؟ أم سيكون مستقبلاً مبنياً على الاحترام المتبادل وتقدير الثروة التي لا يمكن تصورها من الفرص التي ستأتي مع السلام؟ تبدو الإجابة واضحة، ولكن التاريخ قد أثبت بشكل مؤلم أن مسار السلام مليء بالأخطار. وتظل الأمم المتحدة حازمة في التزامها بمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين في السعي للتغلب على هذه التحديات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ملادينوف على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية وأكرر التأكيد مرة أخرى على الدعم الكامل من أوروغواي لإدارته.

إن أوروغواي، بوصفها مؤيداً راسخاً للسلام، تؤكد من جديد، كما فعلت منذ عام ١٩٤٧، على دعمها الثابت لحق إسرائيل وفلسطين في التعايش بسلام داخل حدود آمنة معترف بها، وفي بيئة من التعاون المتجدد خالية من أي تهديد أو عمل قد يخرق السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، فمن الضروري قطعاً للسلطات الإسرائيلية والفلسطينية الامتثال بحسن نية لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي وقرارات المجلس، وإرسال إشارات سياسية واضحة بعزمهما على كسر الحلقة المفرغة من الخلاف والنزاع العنيفين، والامتناع عن اتخاذ قرارات انفرادية تقوض الحوار.

ومع ذلك، فإننا لا نزال بعيدين عن رؤية أي إشارات من هذا القبيل. ولذلك، نحث الطرفين على النظر بعناية في الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها وتفادي حالة تنتصر فيها أكثر قطاعات حكومتيها راديكالية على تلك التي تلتزم التزاما حقيقيا بالسلام.

ويجب أن يظل قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، الذي أنشأ تقسيم فلسطين، وبالتالي أنشأ دولة عربية ودولة يهودية، محور تركيز أعمالنا. لقد صوتت أوروغواي مؤيدة ذلك القرار لاقتناعها بأن القرار سيسمح بإنشاء دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان في سلام داخل حدود آمنة. ولا يزال موقف أوروغواي هو نفس موقفها قبل سبعة عقود.

ولكن في الوقت الذي عززت إسرائيل نفسها كدولة حديثة كاملة، خلال هذه السنوات ال ٧٠ الماضية، فإن فلسطين لا تزال تواجه صعوبات بالغة من حيث التنمية واندماجها في المجتمع الدولي وتوحيد أراضيها، الأمر الذي أدى إلى عواقب خطيرة على السكان وإلى زيادة التوترات في جميع أنحاء المنطقة.

وتؤيد أوروغواي، إلى جانب جل المجتمع الدولي، بقوة حل الدولتين، الذي - ولأكن واضحا جدا هنا - يبقى الحل الممكن الوحيد، كما أكد أمس الأمين العام أنطونيو غوتيريش، حتى تتمكن إسرائيل وفلسطين من العيش في سلام وأمن.

وليس من الممكن الفصل بين هاتين الفكرتين: لا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم من دون حل الدولتين، وحل الدولتين لن يصبح حقيقة ما لم يهيئ الطرفان الظروف المفضية إلى التوصل إلى حل سلمي عن طريق التفاوض مرض للطرفين ويضع حدا لجميع المسائل المعلقة في سياق هذا النزاع الطويل. إننا نحث الطرفين على استئناف المفاوضات الثنائية المباشرة في أقرب وقت ممكن، ومن دون شروط مسبقة، كخطوة أساسية نحو تحقيق ذلك الهدف. ولكن من أجل تحقيق ذلك الهدف،

يجب عكس الاتجاهات الراهنة في الميدان، وإلا فسيكون من الصعب جدا على فلسطين تعزيز دولتها.

وقد كان اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، في كانون الأول/ديسمبر، ومؤتمر السلام الذي نظمته فرنسا في كانون الثاني/يناير علامتين واضحتين على الإلحاح الذي يشعر به المجتمع الدولي فيما يتعلق بضرورة التوصل إلى حل سلمي وناجح لهذه العملية التي تأخرت طويلا. غير أنه، منذ المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن الشرق الأوسط، قبل شهر فقط (انظر S/PV.7863)، لم تكن الأنباء مشجعة تماما، بصراحة.

فإعلان إسرائيل أنها ستبني آلاف المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فضلا عن إضفاء الطابع القانوني بأثر رجعي على المستوطنات المبنية على الأراضي الفلسطينية الخاصة، ينتهك أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. إن هذه التدابير لا تساعد بأي حال من الأحوال في التحرك صوب السلام، وهي تعرض للخطر إمكانية تحقيق حل الدولتين.

ونكرر مرة أخرى إدانتنا القوية للهجمات الإرهابية الخسيسة التي لا تزال تقع في المنطقة. إننا نأسف لعدم تمكن مجلس الأمن من إبداء آرائه بشأن الهجوم الذي نفذ في بتاح تكفا في ٩ شباط/فبراير. وتشجب أوروغواي تلك الأفعال وترفض أي تحريض على العنف أو تمجيده. ونكرر أنه في هذا الصدد، لا يوجد مجال للتواطؤ الضمني.

وأخيرا، نكرر التأكيد للجهات الفاعلة الرئيسية في هذه العملية أن الاعتدال أمر حيوي من أجل تجنب أي تصريحات يمكن أن تقوض بشكل خطير مستقبل محادثات السلام وحل الدولتين.

السيد أرانسيبيا فرناندیث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون للإحاطة الإعلامية التي قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، الذي أبلغنا بآخر تطورات الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما فيما يتصل بالحالة المتعلقة بالمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية على الأراضي الفلسطينية.

تشغل بوليفيا مقعدا في مجلس الأمن منذ أكثر من شهر الآن، وشهدت الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية بصورة منتظمة وباستمرار. ففي ٢٢ كانون الثاني/يناير، علمنا أن بلدية القدس الإسرائيلية أذنت ببناء ٥٦٦ وحدة في القدس الشرقية، وهي جزء من المدينة تقطنه أغلبية فلسطينية، احتلته إسرائيل وضمته. وفي وقت لاحق، أقرت الحكومة الإسرائيلية، في ٢٤ كانون الثاني/يناير، خطة لبناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية في كتل استيطانية في الضفة الغربية.

وفي ٧ شباط/فبراير، أدان المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، عن طريق رسالة واردة في الوثيقة S/2017/115، موافقة البرلمان الإسرائيلي على ما يسمى بمشروع قانون التنظيم، الذي من شأنه أن يسمح للسلطة القائمة بالاحتلال بتقنين وضع أكثر من ٥٥٠٠ موقع استيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن ما يسمى بمشروع قانون التنظيم، وفقا لمقال نشرته صحيفة نيويورك تايمز في ٦ شباط/فبراير، هو مشروع قانون تنظم من خلاله دولة إسرائيل بأثر رجعي المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك تلك الموجودة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ويقنن مشروع القانون بأثر رجعي آلاف المستوطنات في ١٦ حيا تغطي ٢٠٠٠ هكتار من الأراضي المملوكة للفلسطينيين.

وتعتقد دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن موافقة الحكومة الإسرائيلية على مشروع قانون التنظيم هذا تصرف استفزازي للمجتمع الدولي ويشكل انتهاكا صارخا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الصادر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ومن الأهمية بمكان التذكير بأن القرار المذكور أقرته غالبية أعضاء مجلس الأمن، مع امتناع عضو واحد فقط عن التصويت ولم يعارضه أي عضو. ويكرر القرار عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وجميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع أو وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وهو، علاوة على ذلك، يدعو الطرفين إلى الامتناع عن أي أعمال استفزازية أو تحريض أو تصريحات مؤججة للمشاعر، بهدف وقف تصاعد الحالة على الأرض وإعادة بناء الثقة وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام.

وأود أيضا أن أذكر مجلس الأمن بأن التقاعس عن العمل من جانبنا في مواجهة حماس إسرائيل التوسعي يعني القبول بنقل إسرائيل سكانها المدنيين إلى الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يمثل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، التي تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تمشيا مع أحكام قرار الجمعية العامة ٨٩/٧٠ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وهذا يعني أيضا إنكار حقيقة أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أقيمت في انتهاك للقانون الدولي، على نحو ما خلصت محكمة العدل الدولية.

سيكون لقرارات وأنشطة إسرائيل فيما يتعلق بالمستوطنات آثار ضارة على مبادرات السلام الإقليمية والدولية وستقلل من إمكانية حل الدولتين. وفي مناسبة سابقة في نفس هذه القاعة (انظر S/PV.7863)، أعربنا بقوة عن رفضنا لحقيقة أن حكومة إسرائيل تتجاهل المجتمع الدولي وترفض ضمان تنفيذ كل قرار من القرارات التي تصدر عن هذا الجهاز التابع للأمم المتحدة وخاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وعلى نفس المنوال، من المهم أن نتذكر أن بعض أعضاء المجلس أكدوا، في عدة مناسبات وفي سياقات مواضيعية مختلفة، أن قرارات المجلس يجب أن تنفذ وأن من مسؤولية المجلس التأكد من تنفيذها. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على الاضطلاع بالمسؤولية المناطة بنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة لإنفاذ القرارات بفعالية وبدون تأخير، وإظهار أن قرارات هذا الجهاز التابع للأمم المتحدة أولوية تحدد إطار عملنا اليومي لصالح السلام والأمن في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.